

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمود رشدان

المميز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
استئناف عمان في القضية رقم ٢٠٠٢/٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ المتضمن رد الاستئناف
وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنايات السلط رقم ٢٠٠١/١١١ تاريخ
٢٠٠١/١٢/٢٦ القاضي بتجريم المتهم بجرم التزوير واستعمال مزور خلافاً للمواد ٢٦١
و ٢٦٢ و ٢٦٥ عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة بقرارها بحبس المتهم مدة سنة واحدة والرسوم حيث أن أركان

جريمة التزوير واستعمال مزور غير متوفرة .

٢- إن المميز لم يتقدم بنفسه بطلب لدى الجهة المختصة للحصول على التصريح موضوع الدعوى ولم تثبت النيابة ذلك .

٣- إن المميز لم يتم باستعمال المزور على الإطلاق ولا يعلم بأي تزوير ولم تثبت النيابة استعمال المميز للتصريح موضوع الشكوى .

٤- إن البينة الدفاعية الممثلة بشهادة الشهود جاءت مؤيدة براءة المميز عما أسند إليه.

لهذه الأسباب يلتمس وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يلتمس فيها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة وبقرارها رقم ت/٤٥٣/١٤٠١/٢٠٠١ تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠١ أحالت المميز للمحاكمة لدى محكمة جنايات السلط بجناية :-

- * التزوير
- * واستعمال مزور

خلافاً لأحكام المواد ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ من قانون العقوبات .

وبأن المحكمة المذكورة وبتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠١ وفي القضية رقم ١١١/٢٠٠١ توصلت إلى أن المتهم وبعد انتهاء مدة تصريحه انفق مع صاحبه المصري الجنسية أن يعطيه تصريح العمل الخاص به لرغبته بالسفر إلى مصر الذي قام بإعطائه التصريح وتمكن المتهم بوسيلة ما من نزع صورة ووضع صورته على تصريح واستخدامه إلى أن ألقى القبض عليه .

ووجدت أنّ أخذ المتهم للتصريح المشار إليه ونزع صورة صاحب التصريح وإصاق صورته مكانها يشكل تحريفاً في بيان من بيانات التصريح وتزويراً بالمعنى المقصود بالمادة ٢٦٠ عقوبات وأنّ استعمال التصريح بعد تحريفه يشكل جنائية استعمال مزور خلافاً لأحكام المادة ٢٦٥ من ذات القانون .

وقضت تبعاً لذلك بتجريم المتهم بجنايتي التزوير واستعمال مزور خلافاً لأحكام المواد ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة عن كل جريمة من الجريمتين مخفضة من الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات لكل منهما محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه الرسوم .

استأنف المتهم الحكم وبتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٢ وفي القضية رقم ٢٠٠٢/٦٢ توصلت محكمة الاستئناف لذات النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات وقضت تبعاً لذلك ببرد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يرتضِ المتهم بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه للأسباب المبسطة بلائحة التمييز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم ورده موضوعاً لعدم ورود أسباب التمييز عليه .

.....وعن أسباب التمييز جميعها من أنّ النيابة لم تثبت تقديم المميز طلباً للجهة المختصة للحصول على التصريح موضوع الشكوى ، ولم تثبت استعماله للتصريح المذكور ، وأنّ أركان جريمتي التزوير واستعمال المزور ليست متوفرة ، والبينة الدفاعية تثبت براءته مما أسند إليه .

فإنّ محكمة الجنايات قد بنت حكمها المصدق بالحكم المميز على :-

١- واقعة ضبط تصريح العمل موضوع الشكوى بحوزة المميز ، وملصق عليه صورته مع أنه ينطق باسم

٢- أقوال المميز الشرطية المضبوطة بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٠ التي اعترف فيها بواقعة إصاق صورته على تصريح عمل لإنهاء مدة تصريح

عمله الشخصي وقدمت البينة على أنها أدت بطوعه واختياره وقنعت المحكمة بذلك .

٣- شهادة الرقيب

وهذه البينة بينة قانونية ، يعود تقديرها واعتمادها لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة دون معقب عليها طالما أنها تؤدي للنتيجة التي انتهت لها المحكمة المذكورة .

أمّا ما تعلق ببينة الدفاع فالأخذ به من عدمه عائد لتقدير محكمة الموضوع بموجب سلطتها التقديرية الأمر الذي تغدو معه أسباب التمييز غير واردة على القرار المميز ومستوجبة الرد .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قرار أصدر بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٣/٦م

القاضي الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ن.م

lawpedia.jo